تحديث النص الفقهي مختارات من كتاب المنار للعلامة المقبلي (1108هـ)

عبد الولي بن عبد الواحد بن لطف
أستاذ مشارك - الفقه الإسلامي
جامعة تعز - الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق

مستخلص. عنوان هذا البحث تحديث النص الفقهي (مختارات من كتاب المنار للعلامة المقبلي) وهو درس عن واقع النقد في المدونة الفقهية نظرية وتاريخاً، نُظِمَ البحث في تمهيد عن المقبلي وكتابه المنار ومبحثين الأول عن النقد الشكلي ثمّ دمج له بمراجعات قدمها المقبلي في اللغة الفقهية، وثانية في استعمال المصطلح وثالثة في الاقتباس والإسناد الكتابي، وخُصص المبحث الثاني لنماذج إشارية للنقد الموضوعي في خلال عرض موجز عن نسبية الاجتهاد وتجسير الفتوى، والموضوعية في التحرير، وخاتمة رسمت الصورة الجامعة للدرس رمزه ومحتواه وأثره. تعد مسألة نقد المدونة الفقهية من النوازل العصرية عميقة التأثير، تداول القول فيها طائفة من الباحثين برؤية موجهة لا تنتمي للموضوعية، ولا حظ لها في التجرد للحقيقة، ومع ذلك صالت في أروقة التعليم وأحدثت صخباً شدا الأذهان وتساقط في جلبته فنام من المبتدئين، وتحول الفقه الإسلامي إلى منصة الاتهام!! يؤكد هذا الدرس على أن تجزئة الشبه والمثارات المشكلة والرد عليها لم يعد عملاً كافياً، ويرى أن تحصين الاعتبار لعلم الفقه الإسلامي يبدأ من تدوير البحث الفقهي في أطر الفقه ذاته واستنطاق تاريخه المشرق من كوامنه هو وتمكينه من تبديد الشبهات بالعرض النابه والميسر لحركة التدافعات الفلسفية التي خاضها الفقه عبر التاريخ؛ ليثبت أن النقد واكب الكتابة الفقهية ولم ينفصل عنها. الكلمات المفتاحية: تحديث النص_ التجديد الفقهي قوانين المنهج المناظرات التعصب اللغة الفقهية

المقدمة

تبادر الأمم لصياغة قوانين تُنظّم بنود هويتها وتصلح معاشها، وتحفظها من الاندثار، والفقه الإسلامي من عواصم الهوية كما هو قانون إدارة الحياة. عُرف علم الفقه محكماً منذ السطر الأول في مدونة الأحكام، حمله الكبار، وتطفل في ناديه الصغار، خدمه الأئمة، وترصدته أقلام المضللين، في كل حقبة من الدهر يخرج واثق الخطى ينفذ عن وشاحه غبار المسير. ثمت أقلام تصفه بالجمود وانتهاء صلاح مدونته باعتبارها معالجات تاريخية لم تحظ بالتحديث، ولهذا القول فصول من التفاريغ وحشود من الشواهد التي تظهر فيها تزويدات المؤثر الغربي. أصبح في الشرق من ينقل تهمة الغرب فيرى أن الفقه « مفهوم مفرغ من المحتوى المعرفي الإبداعي

والنقدي، ومحصور في مجرد القدرة على فهم المدونة النصية واستثمارها « (بوعجيلة، 2004م، ص: 225). هذه الرؤية تجاوزت الرأي المغموّر لتتشكل كظاهرة تكرر القول بفراغ الكتاب الفقهي من نفير النقد والتصحيح، وتاريخ الفقه ينفق ذلك جزءً وكلاً. للبحث في تطورات النص الفقهي قيمة علمية تجلي حقائق المتن من بطون معانيه وأبعاض مبانيه وتنفي تهمة التقليد بالبيئة التي لا حيدة عن القبول بها. والدرس في هذا المسار من أجل بحوث الفقه لا عتلاقه بفلسفة النقد والمراجعة، وهو ألصق بإنتاج الفروع وفقه النوازل وتنقيح الفتوى، ومن قرارات الفقه أن مناقلة الفروع واسترجاعها وإعادة نسخها ليست فقهاً، وإن راجت نسخاً وتأليفاً؛ فناقِل الفروع بالحفظ والنسخ فروعِي وليس بفقهي، جاء في البحر

المحيط:

(علم من تعريفهم الفقه باستنباط الأحكام: أن المسائل المدونة في كتب الفقه ليست بفقه اصطلاحاً، وأن حافظها ليس بفقيه، وبه صرح العبدري في باب الإجماع من شرح المستصفى، قال: وإنما هي نتائج الفقه، والعارف بها فروع، وإنما الفقيه هو المجتهد الذي ينتج تلك الفروع عن أدلة صحيحة، فيتلقاها منه الفروع تقليداً ويدونها ويحفظها، ونحوه قول ابن عبد السلام: هم نقلة فقه لا فقهاء. (الزركشي، 1414هـ = 1994م، 1/ص38).

في هذه الورقات الموسومة بـ (تحديث النص الفقهي مختارات من كتاب المنار للعلامة المقبلي) بحث في المدى الذي بلغته المراجعة الفقهية، وشاهد جزئي من شواهد الحركة النقدية التي تحاملت على آلام الجغرافيا وتحولات التاريخ.

القرن الثاني عشر الهجري _ عصر العلامة المقبلي _ مثل حقبة الضعف في كل جوانب الحياة في بلاد الإسلام، وإذا كان التصحيح بهذه اللغة في عصر الألم والفجيرة فأحرى أن يكون بازخاً ومكيناً في عهود الألق الحضاري التي سلفت، أما المقبلي فنموذج لباحث عاش مكافحاً تحامل على الشتات ووضع قلمه على القرطاس بتماسك استمدته من طبيعة المعرفة التي كتب فيها وخدمها؛ لأجل ذلك كان الاختيار مقصوداً للمفكر والبيئة والزمن جميعاً. ضربت معالم البحث في: تمهيد ومبحثين ضمما مطالب وختم، لم يتغيا مناقشة الفروع الفقهية المنقولة كنماذج وأنماط، وإنما عمد إلى صفها لتقول ثميناً بلا وصاية من تعليق أو مضاف، متحدثاً عن تجدد الفقه _ قدر الفتح الأكبر في تاريخ القانون العالمي _ بسرد موجز يخدم مضمونه ويتصل بأهدافه.

التمهيد

المقبلي وكتابه المنار

في منتصف القرن الحادي عشر الهجري سنة (1047) ولد صالح بن مهدي بن علي بن عبد الله بن سُلَيْمَان بن مُحَمَّد بن عبد الله بن سُلَيْمَان بن أسعد بن مَنْصُور المقبلي، نسبة إلى موطنه الأول (المقبل) وهي قرية صغيرة تربض في جبال المحويت من بلاد اليمن شرفت بصالح بن مهدي فشهرت به.

يُعرّف المقبلي بنفسه هادوي المنشأ يقول: (نشأت فيهم _ ولا ينبئك مثل خبير _ ومع ذلك ترى أن الله سبحانه قد نزهني عن محاباة المؤلف وعدوان نفرة المفارق؛ أن كنت صحيح البصيرة سليم القلب والسريرة). (المقبلي، 1985م، ص15).

قال الشوكاني (توفي 1250 هـ) عن المستوى العلمي للمقبلي: (برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان والحديث والتفسير) (الشوكاني، ت.د، 1/288).

ولما أُتيح له النظر في أصول علوم الشريعة بلغ ما راوده به فكره وأملاه عليه قانون الشريعة فغادر المدرسة الهادوية مستقلاً بفهمه، قال رحمه الله: (...عرفت هذا من نفسي منذ سمعت بالخلاف).

(المقبلي، 1985م، ص: 287).

من تصانيفه: نجاح الطالب على مختصر ابن الحَاجِب، وهو حاشية في أصول الفقه؛ والإتحاف لطلبة الكشّاف، وهو مذكرات نقد فيها كشف الزمخشري؛ والمنار في المختار من جواهر البحر الزخار؛ والعلم الشامخ؛ والأرواح النوافخ. (ينظر: الشوكاني، ت.د، 1/288؛ الزركلي، 2002م، 3/197).

كانت اليمن في عصره دويلة تحكمها الهادوية الهاشمية، وكان الجزء المحيط بصنعاء جغرافية هادوية شبه مغلقة، نشأت فيها أجيال مزقتها الاحتراب، وضرب التعصب العرقي والمذهبي جذوره فيها.

لم يكن متاحاً في بيئة هذا حالها أن ينعم العاقل بعلمه؛ لذلك طمر النسيان فيها أعلاماً من المصلحين والمفكرين الذين أثروا السلامة، ولم يظهر منهم غير من كان له رداء من السلطان كالشوكاني، أو من كانت له حصانة النسب إلى البيت الهاشمي كابن الأمير الصنعاني (توفي سنة 1182) وابن الوزير (توفي سنة 840 هـ)، أو شجاعة مدفوعة الثمن كالمقبلي. (ينظر في ترجمة ابن الأمير وابن الوزير: الشوكاني، ت.د، 1/288؛ الزركلي، 2002م، 3/197).

احتكم المقبلي إلى قوانين المنهج كما فهمها من نصوص الكتاب والسنة وما وقف عليه من قرارات

الإمامة _ من دلالة على صورة من لين الخطاب لدفع المكروه. (تنظر ترجمة نشوان الحميري في: الحموي، 1414هـ=1993 م، 2745/6) المناظرات التي جرت بينه وبين علماء صنعاء كانت هي الفصل الأخير من رواية الوطن الذي ولد فيه وتقياً ظلالة حتى سرت فيه الجرأة فعارض المذهب المدرع بالسلطان.

قال الشوكاني: (جرت بينه وبين علمائها مناظرات أوجبت المنافرة؛ لما فيه من الحدة والتصميم على ما تقتضيه الأدلة وعدم الالتفات إلى التقليد ثم ارتحل إلى مكة). (البدر الطالع، ت.د. 288/1).

هاجر المقبلي إلى مكة حاملاً معه أفكاراً تصحيحية لم يجد لها قبولاً في موطنه الأم، ولم تكن مكة يومها المناصب الصالحة لغراسه؛ فالجامعة الأولى للعلم كانت في المسجد الحرام وبه أربعة محاريب بعدد المذاهب الفقهية، ولكل وجهة هو موليتها!!

كانت المشكلة في التعصب لا في المنابر، في الفرقة المعجونة بالتشردم وضياح الهدف، وكأن المهاجر من صنعاء لم يجد عوضاً إلا السلامة من البطش الجارودي، فهل كان هذا كافياً لواحد من أحرار العالم في زمنه؟

عكف على التأليف، فكان مما ألب عليه بمكة كتابه (العلم الشامخ) وهو مجموعة مقالات وجه فيها نقداً لاذعاً للمعتزلة والأشاعرة والمحدثين والفقهاء والمفسرين، غير أن أحد نقد وجهه كان من نصيب غلاة التصوف كابن عربي والحلاج وابن الفارض وابن سبعين، ولبعض المتصوفة تعلق متفاوت بهؤلاء، يحلون عباراتهم بالتأويل ويعدون فلسفتهم عرفاناً خالياً من المشكلات.

سعى الوشاة إلى السلطة في استانبول فأرسلت لجنة من العلماء للتحقيق مع هذا الوافد الذي نفخت مقالاته غضب بعض فقهاء الحرم، ناقشوه فعرض عليهم موقفه من المذهبية ورفضه للتقليد وسائر المباحث التي ضمنها كتابه الذي أثار زوبعة في الحرم.

رفعت الجلسة ببراءة المتهم وصحة علمه، وكان ذلك تصريحاً رسمياً يعفيه من هجرة ثانية؛ فاستقر بمكة يؤلف ويعلم، حتى أتاه اليقين فمات بها سنة (1108هـ) (ينظر: البدر الطالع، ت.د. 288/1).

المفكرين الكبار عبر تاريخ الإسلام إلى زمنه؛ فأدرك ببصيرة الناقد أن سب الصحابة مصيبة لا لها، وفاقرة تأوي إليها الفواقر، وهدم لقواعد الإسلام، وتشكيك في أصوله ونصوصه، وطامة كبرى تقتلع الأخلاق وتدهس القيم النبيلة وتغرس الخلف في الزاوية المعتمدة من الماضي فيغرق في أوهام البغضاء وينسى حاضره ومستقبله.

جهر المقبلي بالحق الذي آمن به قائلاً: (قبح الإله مفرقا... بين القرابة والصحابه)

وفوراً يأتيه رد العصبية الملطخة بالجهل: (أطرق كراً يا مقبلي... فلأنت أحقر من ذبابة)

توازنت القافيتان موسيقياً وبينهما في الدلالة والمضمون عكسية الواقع والمحال، فتح المقبلي على قادم أيامه معارك ضارية، فكانت التهمة الكافية لينزل عليه كيد لا قبل له به... عداء آل البيت.. التهمة التي يلصقها جارودية اليمن بمن ينكر شتم الصحابة جيل البلاغ ونقباء الدعوة!

هذا الاتهام غير معقد، ولا يحتاج إلى وسائل إثبات مضنية... معارضة شتم الصحابة نيل من آل البيت، وبقلب المعادلة ذاتها (في نظرهم) شتم الصحابة موالاة لآل البيت!!!

تلك المشاهد تكشف آلاماً غاصت في نفس مترجمنا وطواها الزمن فلم يصلنا منها إلا وجع الكلمات... (فإن مزقوا أديمي وأكلوا لحمي، وبالغوا في الأذى واستحلوا البذا، قلت: سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين) (المقبلي، 1985م، ص: 8).

كان مع حدثه في الجدل وحربه على مفاصد الأفكار أميل إلى الاحتكام إلى العقل وإيثار السلامة؛ لذلك اكتفى بمقارعة الجارودية وهادن المكونات الأخرى للمدرسة الهادوية؛ فالجارودية في نظره دخيلاً رافضياً على المدرسة الهادوية ينذر بخراب الأخيرة وانهيائها من الداخل.

الدولة الهادوية وصفها بالمباركة، وإمامها بذى المشاركة القوية في العلوم والذهن السيال والتأله والتعبير والمقاصد الحسنة والوقوف عند الحق بجهد!

ومع ذلك لا تخلو استشهاده بأقوال نشوان الحميري _ الثائر على حكم السلالة والمعارض الأكبر لفكرة

المنار ومراجعات المقبلي

كتاب المنار في المختار من جواهر البحر الزخار حاشية قيمة وضعها المقبلي على البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وهو من الكتب الفقهية المعتمدة للمذهب الهادي في شمال شمال اليمن، مؤلفه المهدي لدين الله أحمد بن يحيى من أئمة الهاديوية (توفي 840 هـ). تنتظر ترجمة المهدي المرتضى في: (الزركلي، 2002م، 269/1).

لم يكتب المقبلي مناره على النمط التقليدي للحواشي التي يُحصر عملها في التعليق على المصطلحات وتفكيك رموز العبارات ومساعدة القارئ في فهم الأدلة أحياناً، وإنما حرره استثناءً على شاكلة قلمه الذي كان فريداً في جيله فظهر مقالاته بما دل على أنه أحاط بأدوات النقد والمراجعة وملك مفاتيح التصحيح حيث كان يعتمد إلى المتن موثقاً نقولاته ومصححاً لغته، متتبّعاً للمفردات، مبيناً للمشكلات، مستدرِكاً ما اعتقد فواته على المؤلف، مع إمام بأصول التخريج ومقامات الحديث النبوي وخلافيات السلف.

مقالاته تدل على سعة مطالعته في التراث الفكري، في علم الكلام والفقه وأصوله، وفي الحديث والتفسير، ومفرداته تدل على تضلعه في علوم العربية؛ وصف الشوكاني عبارته بالجزلة وحجته بالقوة، ينقل عن الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والمحدثين وفقهاء المذاهب الأربعة والمتصوفة، وعن فقه الهاديوية والإمامية ورسائل نشوان الحميري حتى كليلة ودمنة ومنثورات الشعر والأمثال والحكم. (تنتظر نماذج من تلك الآراء في: المقبلي، 1985م، ص: 304، 305.)

لم ينسجم قلمه مع النمط السائد للتأليف الفقهي في زمنه؛ إذ لم يتابع المتون في الاختصار وضغط المحتوى ولا قلّد الشروح والحواشي في النقل والتكرار، ولم يسلم للنقولات إلا بسلطان الدليل من النقل والعقل، يوثق المنقول ويختبر المعقول، ويرشد ويسدد، يضيف ويعلق، يناقش وينظر، يجادل ويرجح، ويصيب ويخطئ، والعبرة بصحة المسار لا بنوازل السير وأخطاء السائرين التي لا يسلم منها بشر؛ لأجل ذلك كان استثناءً يصح تصنيف قلمه في

دوائر التحديث والتصحيح المكين.

المبحث الأول

التحديث في واجهة الشكل

المطلب الأول

مراجعات في اللغة الفقهية

يرى المقبلي أن لغة الفقيه يجب أن تكون واضحة ومحكمة، لا سيما في الخلاصات، وهو يعترض بذلك على العبارات الموهمة وغير المانعة التي تتوافد عليها احتمالات متعددة لا تسمح بضبط المعنى.

ضبط العبارة

جال نقد المقبلي على كثير من الجمل والتراكيب في البحر الزخار _ الكتاب الذي تتبعه بالتعليق والاستدراك _ والمختب منها هنا نماذج إشارية تدل على نمط من النقد الحفيل بالإفادات منها:

ما ذكره المصنف في باب الطهارة وهو قوله في مسألة النفاس: ...يجب الغسل على المرأة إذا رأت الدم.

تبدو هذه الجملة واضحة الدلالة صحيحة العبارة، غير أن المقبلي يزنها بلغة الفقه التي يرى أن شرطها أن تكون محكمة تضيق بها دوائر الاحتمال؛ لذلك رأى أن من دواعي هذا الإطلاق حصر الدلالة اللغوية للنفاس في نزول الدم، والصحيح غير ذلك؛ فالنفاس يطلق أيضاً على الولادة. (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 87/1).

ويحيل الإثبات بتفصيله إلى كتب اللغة ويضيف:

(النفاس حسبما في كتب اللغة: نفس الولادة، وليس للشرع عرف غير ما في اللغة، فما أدري ما هذه الدعوى التي ذكرها المصنف؟ وهم كثيراً ما يفعلون ذلك، يصير للفقهاء عرف فيدعون أنه شرعي).

(ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 115/1).

والإشكال في نظره يرجع إلى خلل في اختيار العبارة المناسبة حيث كان ينبغي أن يقال: النفاس هو الولادة وهو موجب للغسل؛ لأن رؤية النفاس الدم ليست بذاتها الموجبة للغسل وإن كانت علامة على مدته.

والتعريف المعترض عليه هو ما جرى الفقهاء عليه في المذاهب الأربعة؛ فالحنفية يقولون: النفاس (اسم للدم الخارج من الرحم عقب الولادة). (الكاساني،

(117/1).

هذا التعريف لا يطابق المعرف في نظره، غير أنه لم يغلق دائرة الشمول لتعريف الصلاة لغة في كل سياق كما هو _ مثالا _ في تفسير صلاة النبي على المؤمنين وإن أغلقها في تعريف عبادة الصلاة خصوصاً، وهذه مطالبة ضمنية للفقهاء بالإحالة إلى أهل الاختصاص وتحري الأظهر في اللغة إذا أراد تفسير لفظ، ولا يقنع بالمتداول إلا إذا تأيد بصحة اللغة فيه، ولو لاحظ البحث في الفقه وأصوله هذا المعنى ما شحنت مقالاتهم بالنقل المجرد عن التقييم والتوجيه، ونسخ التعاريف كمسلمات جاهزة. وفي المقادير ينتقد المقبلي على الفقهاء تفسير لفظ (شعيرة) في ضبط الأوزان بمعنى حبة الشعير المعروفة، والقيراط خمس شعيرات، والمتقال وهو الدينار عندهم مائة شعيرة. (ينظر: البابرتي، دون تاريخ نشر، 215/2).

ويرى أن المقصود منها المعيار كقولهم (نواة) وهي معيار وزن وليست نواة التمر المعروفة، ولا يجزم برأيه هذا، يقول: (فإن ثبت دليل أنه هذا الحب فهو تقريب يختلف في البلد الواحد وفي القطعة من الأرض فضلاً عن البلاد المختلفة والأنواع المتباينة). (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 289/1).

مجالي التعريف اللغوي والتعريف الشرعي

لا يرى المقبلي وجهاً للفصل المستمر بين تعريف المصطلح شرعاً وتعريفه لغة، وهذه العملية في نظره جرت بها الكتابة الفقهية بدون فواصل يجب على الفقيه مراعاتها.

ويرى أن التعريف اللغوي المطابق لمقصد الشرع لا يحتاج لوصفه بالشرعي؛ فلا أثر لذلك الفرز الذي درج عليه بعض الفقهاء في الكتابة. قال عن تعريف الاعتكاف شرعاً: (يفسرون الكتاب والسنة والكلام الأول بالأعراف الحادثة، ولا لسان للشارع هنا، فإنه لم يرد في الكتاب إلا بالمعنى اللغوي، ولا نص على هذا المعنى ... وكيف يقال لسان شرعي لما لم يتحقق وروده بالمعنى المذكور في الكتاب مطلقاً ولا في السنة إلا بقريئة). (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 360/1).

بدون تاريخ النشر، 41/1)، ويعرفه المالكية بأنه (الدم الخارج من الفرج بسبب الولادة). (ابن شاس، 1423هـ=2003م، 77/1)، ويعرفه الشافعية بأنه: (الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل). (قليوبي وعميرة، 1415هـ=1995م، 112/1)، ويعرفه الحنابلة بأنه (دم يرخيه الرحم للولادة، وبعدها إلى مدة معلومة). (ابن مفلح، 1418 هـ = 1997 م، 259/1).

وتعريف النفاس بالدم من باب المعرف بالوصف الغالب، وهذا سائغ، لكن المقبلي يراه تعريفاً مجرداً عن وصف الجمع والمنع؛ ويمكن أن يسند قوله هذا بأن الفقهاء يتحدثون أيضاً عن نفاس بلا دم، وهذا يضعف بنائهم لتعريف النفاس بأنه الدم. (ينظر: لجنة من علماء الهند، 1310هـ، 37/1)

ضبط الوصف

يؤكد المقبلي على تمتين المصطلح والتعريف والاستنتاج بعباراة صلبة لا تسمح باستنبات النزاع في كل تحرير، ففي باب الحديث علق على قول صاحب البحر: الدارقطني مقبول...بقوله: (قلما نجد مصنفاً من مشاهير المحدثين إلا وهو مقبول، فهل يلزم من ذلك صحة الحديث؟ فليست هذه العبارة مقبولة، وهي من نمط عبارته التي سيرها في أتباعه «العهد على صاحب الكتاب» يعني المصنف كأبي داود وغيره). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 43/1) يؤكد المقبلي هنا أن قانون التحرير الفقهي يمنع التوهيم ويفرض التجويد، وهو حكم مطرد في محررات الفقه كما هو في معطيات الرواية ودلالات اللغة.

ضبط التعريف

لأن التعريف مفتتح البيان في الدرس الفقهي يذكر المقبلي بضابطين هما المطابقة والجمع، فالمطابقة صدق التعريف والجمع شموله لما صدقه. يعرض مثلاً في قولهم: الصلاة في اللغة: الدعاء، يرى المقبلي أن هذا التعريف لا يصلح لكل سياق مع شيوعه في التأليف، ويعترض عليه قائلاً: (والذي في الكشف _ والقول ما قالت حذام _ ولفظه: وحقيقة صلى: حرك الصلوين؛ لأن المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجوده) (المقبلي، 1408هـ=1988م،

وهذه دعوة لتجنب الحشو في الكتابة، وفي نفس السياق ينبه على أن ما جرت به الكتابة الفقهية من ذكر العمرى والرقبى كأنهما مسألتان مختلفتان غير صحيح؛ لأنه (لا فرق بين العمرى والرقبى، وإنما وضعوا اسمين لمعنى واحد ملحوظاً في التسمية: العمر والترقب، وقوله p : (من أعمار أو أرقب)، ثم جعل حكمهما شيئاً واحداً واضح فيما ذكرنا، فما أدري ما هذه التفاصيل والاختلاف بعد تفصيل أمر العمرى) (المقبلي، 1408هـ=1988م، 145/2).

يمكن الجواب على هذا بأن المسألتين مختلفتان عند الفقهاء، ولو صحت ملحوظته في صورة من الصور لم تصدق على أخرى، فالرقبى أن يقول الرجل: أرقبتك هذا البيت حياتك فإن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك، وسميت الرقبى لأن كلا منهما يرقب موت صاحبه، أما العمرى فهي: أن يقول له البيت لك عمرى مدة حياتك، فإذا مت فهي لعقبك فاختلقتا. (ينظر: الشيرازي، بدون تاريخ نشر، 337/2)

ولا يعكر ذلك على صحة التنصيص على مقام الإيجاز الذكي للبحث، وهو مبدأ صحيح وإن تخلف عنه المثال.

في مضمون وصيل يرى أن من إحكام لغة الفقه تجويد الفروق بين المصطلحات والتعاريف، فمثلاً قال المصنف: (البيع ينعقد باللفظ، والرهن بالقبض) علق المقبلي بقوله: (هذا الفرق لغوي) ويستدل بحاجة الرهن إلى الفسخ قبل القبض. (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 130/2).

وفي الوقف رد الاستدلال بما روي من وقف عمر على جواز وقف المشاع بسبب خطأ في فهم لفظ السهام وعدم متابعة نص وقف عمر كله يقول: (وإنما سميت بذلك نظراً إلى زمن القسمة، وإلا فنسخة وقف عمر تحكي خلافه؛ لأن الموقوف سمي فيها ثمغاً وصرمة بن الأكوع، وهما مالان في أعمال المدينة، قال والمائة السهم الذي بخير ورقيقها الذي فيه، والمائة التي أطعمه محمد p بالوادي). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 147/2).

يتبع ذلك تصحيح مفردات اللغة التي قد يقع فيها التصحيف، ومن نماذج قراءته التصحيحية للبحر ما

وهذا لا يعني أنه يرد المصطلحات التي ورد ما يدل على نقل دلالتها من ظاهر اللغة إلى معنى آخر يغلب الشرع استعماله، يقول في ذلك (وشرط اللسان الشرعي وطريقه إنما هو الغلبة التي تكثر حتى تسبق إلى الفهم كالصلاة والصيام، وإن ادعى مدع ارتجال لسان لم يقدر على برهان). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 360/1).

في تعريف البيع يرى المقبلي أنه لا مسوغ لإيراد تعريف لغوي ثم تعريف شرعي؛ لأن (لسان الشرع هو لسان اللغة، وهو المبادلة؛ فهو يتضمن إخراج أحد البديلين عن الملك وإدخال الآخر). (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 5/2).

وبناءً عليه يخطئ المقبلي هذه الطريقة المؤسسة على المتابعة بغير فحص يتم به تفريق معتبر بين اللغة والاصطلاح الشرعي فيفرق بينهما حيث للفرقة اختصاص معتبر من الشرع، هذا فضلاً عن أثر ذلك في تضخيم البحوث وهو من إشكالات الدراسات الفقهية في عصرنا.

ومثله التنبيه على تعريف السنة بأنها: (ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به ندبا)! حيث علق بقوله: (هذا الحد لا يشمل كثيراً مما يسميه المصنف بعد مسنونا مما أمر به صلى الله عليه وآله وسلم ولم يواظب عليه). (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 65/1). وهذه إشارة إلى أن الفقيه إذا احتاج لتعريف قضية وجب عليه ضبط التعريف أولاً ثم الانضباط بموجبه.

المطلب الثاني

تأملات في المصطلح وتنبيهات في الإسناد وضبط المظان

الحشو وتنزيل المصطلح

يدعو المقبلي للتقليل من التفريع تأسيساً على المصطلح إذا كان النص موجهاً لدلالة واضحة، ويمثل بالعمرى حيث بينتها الأحاديث أنها تخرج من ملك المعطي فلا داعي أن يشرط لها التأبيد والنص يوجب، ويصف اشتراط التأبيد بأنه (لغو إذ أغنى عنه لفظ الإعمار مع الحكم النبوي بتأبيده) (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 145/2).

الفقهية كراي مستقر وليس له من الرجحان دليل مبين.

وفي موضوع متصل رد على المصنف قوله: (وقد تُصدق عليه ρ) عقب المقبل بقوله: (أما أنا فلا أرضى بهذا الإطلاق؛ إذ الظاهر تنزهه ρ عن مسمى الصدقة). (المقبل، 1408هـ=1988م، 140/2).

وفي سياق مشابه اعترض على مصطلح (التصوف) وأنكر دخوله قاموس الثقافة الإسلامية ورأى أنه .. ليس من مسمى الدين؛ لأن الدين كمل قبله، أعني دين الإسلام، ولا هو من النعمة؛ لأنها تمت قبله، وليس التصوف داخلاً في مسمى الإسلام؛ لأن الإسلام تم قبله، وهم معترفون بالغيرية فحينئذ هو بدعة، وكل بدعة ضلالة). (المقبل، 1985م، 307).

ويرى أن التصوف فوق أنه مصطلح يصف فلسفة وافدة أدخل في علوم الإسلام مصطلحات مربة ومخترعة تفتح أبواباً للشك وتحمل التأويل ما لا يحتمل، وليس لها ثمرة، يقول: (اخترعت طرائق في السلوك واصطلحت اصطلاحات وابتدعت رموزاً وإشارات، قالو: هاهنا شريعة وطريقة ورسوم وحقيقة وتفسير وتأويل وظاهر وباطن، ثم ترأس قوم في هذا المعنى وابتلوا بحظ في الوعظ شهرهم، ثم ظهر منهم كلمات ودعاوى، قال قائلهم: خضت بحراً وقف الأنبياء بساحله، ... أسرجت وألجمت وطفيت في أقطار البسيطة، ثم ناديت هل من مبارز؟ فلم يخرج إلي أحد... رجلي على رقبة كل ولي،... لو تحركت غلة سوداء فوق صخرة صماء في ليلة ظلماء في أقصى الصين ولم أسمعها لقلت إني مخدوع.. ما الجنة؟ هل هي إلا لعبة صبيان أموات غير أحياء تأويلها: أهل الجنة لأستندن غداً إلى النار وأقول: اجعلني فداء أهلها أو لأبلغها، هب لي هؤلاء اليهود، ما هؤلاء حتى تعذبهم؟). (المقبل، 1985م، 293، 294).

ويرى أن من إشكالات الخلط بين الفلسفة وعلوم الشريعة تغول مصطلحات الفلسفة على لغة العلوم الإسلامية، (واعلم أن هذه الأبحاث الفلسفية التي أدخلها المتكلمون في أنظارهم وأبحاثهم حياة لأثارهم التي يجب السعي في هدمها؛ فإنهم رؤساء الضلال

ذكر المصنف عن حمى مكة والمدينة ثم ألحق بهما حمى النقيع، لكنه أخطأ في النقل فظنه النقيع بالباء قال المقبل: (الذي حماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو النقيع بالنون، قال النووي (توفي 676) ه: هو واد من ديار مزينة، وقد صحفه بعض الأوائل، ظن أنه بالباء وخطأه، والمصنف زاد على التصحيف بإضافته إلى الغرقد، وبقيع الغرقد إنما هو مقبرة المدينة، وليس فيها ما يحمى). (ينظر: المقبل، 1408هـ=1988م، 393/1).

تقانة المصطلح

يرى المقبل _تبعاً للمعلوم في البحث العلمي_ أن المصطلح مدخل التصور الصحيح للمضامين، وأن المصطلحات المخترعة يجب أن تكون خادمة لعلوم الشريعة، وكل مصطلح يلفه غموض أو يقترب احتمالات توقع في التشابه ينبغي ألا يدخل قاموس الكتابة العلمية.

هذا المبدأ الذي يفهم من ملحوظات المقبل صحيح بغض الطرف عن تطبيقاته الخاصة التي قد يوافق عليها أو يخالف.

ومن إشكالات الاصطلاح التي عرضها المقبل في تأملاته على البحر الزخار مصطلح (الصدقة) في باب الوقف، حيث فهم منه صورة تشكل لها مصطلح آخر هو (الوقف الذري) وحكمه لا يستند إلى دليل صريح، ومن أسباب استقراره تداخل المصطلحات، حيث نقل مصطلح الصدقة ورقي ليطلق على الوقف، وهي مشاركة قد تصح في وجه، غير أن الإشكال في استعمالها حيث ترد القرائن هذا الاستعمال الذي يفضي إلى مشكلة في التحرير.

المقبل من جهته توقف عند الدلالة اللغوية وقام بفصل الدالتين عن بعضهما الوقف والصدقة، قال عن الاستدلال بفعل النبي ρ في صدقة عبد الله بن زيد التي فهمت على أنها وقف: (الذي رأينا في رواياته أنه باسم الصدقة، والصدقة أعم من الوقف، وقد ورد في غير قضية عبد الله بن زيد). (ينظر: المقبل، 1408هـ=1988م، 152/2).

ومن تتبع مسألة الوقف الذري المستند على الآثار التي نقد المقبل دلالتها اللغوية يدرك قيمة مثل هذه المراجعة التي تقف في مقابل ما ساد في المدونة

أبي طالب ط بناءً على ما نبه إليه غير واحد من النقاد وعلى مطالعته في نظم عباراته وجملته ومصطلحاته ومقارنتها بمصطلحات وعبارات العهد الصحابي ليصل إلى نتيجة تقول: (..كل قلب سليم وعقل غير زائغ عن الطريق القويم...يشهد بكذب كثير مما في نهج البلاغة الذي صار عند الشيعة عدل كتاب الله). (المقبلي، 1985م، ص: 290).

3_ ضبط مسارات المسائل وتطبيقات المنهج

مسارات المسائل هي طرقها الموضوعية؛ فلكل مسألة أصل تُرد إليه وموضوع تخدمه، ومن شروط صحة التأليف ضم المسائل إلى موضوعاتها، بحيث يدل العنوان على ما يندرج تحته من قضايا، وهذه طريقة معتمدة في التأليف الفقهي كغيره من التأليف، هدفها تيسير الرجوع إلى المسائل وضبط التصور الكلي للموضوعات.

من نماذج مراجعته في هذا مسألة المسح على الخفين التي درج المؤلفون على إثباتها في كتب العقائد لمسوغ مقبول بالجملة، المقبلي له وجهة نظر مفادها: مهما كانت أهمية المسألة يجب أن تبقى في مسارها ولا تشتبك في مسار آخر، يقول: (ولا معنى للجدل في مثلها، وإنما صارت من أعلام الخلاف، فنصر كل حزبه، حتى عدها النسفي في العقائد، ووجه ذلك سعد الدين في الشرح بأنها صارت من شعارهم فلحقت بالعقائد). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 63/1).

وضمن باب الربا درس المصنف مسألة بيع اللحم بالحيوان، عقب المقبلي بقوله: (هذا ليس من أبواب الربا، بل من البيوع المنهي عنها، وإنما ذكره هنا بناءً على شمول تعليلهم بمثل ذلك). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 32/2).

ويعد المقبلي تجويد وضع المسائل بعضها من فروض المنهج، فهو يرى أن التأليف يبنى على تجانس الأفكار وتعاضدها، فتأتي التقاسيم لترجمة العنوانات، والفروع لتطبيقات الأصول، والأدلة لإثبات المستدل له والتعاريف لتحوي مشمولاتها وما تعلق بهذا الفن من الأصول والطرائق، ورأس الأمر في التأليف الفقهي اتحاد طريقة النظر في المسائل بموجبات قانون المنهج.

والإلحاد، وقد أكثرت الأشاعرة عنهم حتى إن الكلام في مباحث الأعراض ولطيف الكلام كالمتردد لا تجد بين كلام الإسلاميين والفلاسفة كثير فرق في المعنى ولا في الاصطلاح وانظر المواقف وغيرها). (المقبلي، 1985م، 172).

تلك النماذج كل واحد منها يشغل مجالا مستقلاً من الجدل والمناظرة، ولكل ناحية منها مسرح للنقل والعقل، وحسبنا منها ما تدل عليه في باب المراجعة والضبط في التحرير.

تنبيهات في الإسناد وضبط المظان

التوثيق إسناد يبرهن على الثقة بالمنقولات ويشير إلى كفاءة الناقل، هذه حقيقة لا علاقة لها بالسهو والخطأ الذي قد يحصل في التأليف لكن بنسب طفيفة لا تؤثر على نظم المسائل، ومعلوم أن من فوائد المراجعة والنقد التنبيه إلى أخطاء النقل.

اشتغل المقبلي في قراءته للبحر بتصحيحات مختلفة منها العزو، وخرج بتنبيهات راشدة، تدل على اطلاعه على المذاهب اطلاعاً يسر له تصحيح النسبة إليها، وهذا في غير موضع من حاشيته.

مثاله: مسألة رخصة الجمع للمسافر سفر معصية، نبه على خطأ صاحب البحر في نسبة القول بجوازه لأبي حنيفة، قال: (.. وهو وهم؛ لأن أبا حنيفة لا يجيز الجمع مطلقاً) (المقبلي، 1408هـ=1988م، 136/1).

وإنما رخص أبو حنيفة للعاصي الترخيص في التيمم وأكل الميتة، أما الجمع للمسافر فلا يقول به أصلاً. (ينظر: الزيلعي، 1413هـ، 188/1).

لم تكن مراجعته موجهة للمسائل الفقهية حصراً؛ بل شملت مواد الآثار، مثاله في خبر تطويل السجود في صلاة الكسوف قال: (تطويل السجود أورده مسلم والبخاري، ووقع لصاحب المذهب هنا وهم فاحش؛ فإنه قال إن تطويل السجود لم ينقل في خبر، ولم يذكره الشافعي، وهو كما ترى في أخبار كثيرة في الصحيحين وغيرهما، وقد ذكره الشافعي فيما حكاه الترمذي عنه، وكذا هو في البويطي). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 140/2؛ وينظر: الشيرازي، دون تاريخ نشر، 229/1).

ولم يتردد في نفي نسبة كتاب نهج البلاغة لعلي بن

متابعات وتعليقات خاصة بالمحصل نفسه ثم يستحسن إخراجها بصفة مؤلف فتتأسس مكررات مثلها، وثمت أسباب تورط في مظان أخرى. ظاهرة التوسع في النسخ المعادة والمتمثلة حد التطابق أحيانا عدها المقبلي من المنغصات على التأليف الفقهي، ولا تختلف عنها طريقة التوسع في الإنشاء وسرد مسائل قليلة الأهمية ومخدومة بحثاً.

لابن خلدون إشارة لذلك بما أخذه على الفقه المالكي خصوصاً، يقول: (من شأن الفقه في المذهب المالكي بالكتب المدونة مثلاً وما كتب عليها من الشروحات الفقهية، مثل كتاب ابن يونس واللمخي وابن بشير والتنبيهات والمقدمات والبيان والتحصيل على العتبية، وكذلك كتاب ابن الحاجب وما كتب عليه، ثم إنه يحتاج إلى تمييز الطريقة القيروانية من القرطبية والبيضاوية والمصرية وطرق المتأخرين عنهم، والإحاطة بذلك كله، وحينئذ يسلم له منصب الفتيا وهي كلها متكررة والمعنى واحد. والمتعلم مطالب باستحضار جميعها وتمييز ما بينها، والعمر ينقضي في واحد منها). (ابن خلدون، 1408هـ = 1988م، 727/1).

على طريقة ابن خلدون يظهر المقبلي اهتماماً بظاهرة الإطناب وتدوير المحتويات بغير حاجة، ويرى أن إطالة النفس في المسائل بغير داعية إهدار للأعمار ونفخ لا فائدة منه.

وعلى الفقيه أن يدير التأليف على المهمات ولا يشتغل بالواضحات وذلك ممكن باعتماد طريقة الاختصار غير المخل، وهي طريقة حرص عليها مكثفاً بالإحالة إلى مصادر المعلومات التي تفي بكفاية الطالب الباحث عن المزيد، قال في سياق الكلام عن الأدعية: (وأما الأذكار فهي كثيرة جداً وكنت أحب سردها، لكنه مناف لغرض الاختصار، وهي مذكورة في الأحاديث وفي الأذكار المفردة كالترغيب والترهيب للمنزوي وأذكار النووي).

(المقبلي، 1408هـ = 1988م، 201/1). وفي مستهل تعليقه على كيفية صلاة الاستسقاء، قال: (كلام كله سهل لا يعرج عليه). (المقبلي، 1408هـ = 1988م، 264/1).

يريد بذلك التنبيه إلى أن توضيح الواضح من التوسع

ورأى المقبلي أن من لازم الفقه الصحيح ضبط المنهج في الاستدلال؛ لذلك سجل على الفقه الهادي تناقضات في الاستدلال منها الموقف من فعل الصحابي لا سيما فعل علي بن أبي طالب المعتمد خصوصاً عندهم، حيث (. إذا كان لهم كان فعل علي حجة، وإذا كان عليهم فهو فعل صحابي). (المقبلي، 1408هـ = 1988م، 184/1).

وانتقد موافقة المصنف للشافعية في المجزئ من الحلق أو التقصير للمحرم إذ قال بإجزاء النتف (ينظر: النووي، دون تاريخ نشر، 203/8).

وفيها رأى المقبلي أن طريقة الموازنة والترجيح يجب أن تكون منضبطة لا تتناقض في المسائل، قال: (وهلا قال المصنف، قلنا: خلاف المشروع كما قال في غيره مما فيه غموض كدفع الأحجار السبع مرة، قال لا تجزئ عن واحدة؛ لأنه خلاف المشروع). (المقبلي، 1408هـ = 1988م، 147/1).

ومثله مسألة نوع نسك النبي ﷺ على الخلاف المعروف فيها حيث رأى تناقضاً يتنافى مع الطريقة الصحيحة في النظر، يقول: (انظر كم مرة يقر المصنف بأن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا مع إصراره على دعوى الأفراد). (المقبلي، 1408هـ = 1988م، 449/1).

ومثله ما عقب به على قول المصنف: (شراء بريرة فاسد إذ هو بيع وشرط) علق المقبلي على ذلك بقوله: (العجب من المصنف أن هذا مناقض لما مر له في باب الشروط المقارنة للعقد). (المقبلي، 1408هـ = 1988م، 54/2).

وزن المحتوى

من الظواهر الشكلية المنتقدة في تأليف الفقه في بعض مراحل تاريخه التوسع في الشروح بغير حاجة مع التكرار في المضمون، وهي في عصرنا واحدة من معضلات الرسائل العلمية في الجامعات، وفيها من مواقع الخلل في العرض ما أقله قولبة المقدمات على هيئة رسوم ثابتة كأسباب اختيار الموضوع وصعوبات الكتابة وأهمية الدراسة وأشباه ذلك مما تبييض به صفحات وتغني عنه كلمات.

ومن أسباب هذا النمط في التأليف قديماً أن بعض من ألف في الفقه كانت بداياته محاضرات ودروس أو

ج الأنعام: ١٥٢، ج ز ز ر ج الإسرائ: ٣٢، وكيف يعقل معنى قوله ج ه ه ه ج النساء: ٤٣، فإن ذلك إنما ينافي الصلاة). (ينظر: المقبل، 1408هـ=1988م، 89/1).

وفي خلال تعقب المقبل لهذه الجزئية في البحر يقرر على العموم أن.. كل ذي مذهب يتسارع إلى ذهنه من الحديث ما يوافق مذهبه، ثم لا ينظر لأنه وافق هوى في الفؤاد، وقلت مرة لمن يحسن الظن بآبن عربي أوقد الفصوص وخُبز بناره قرص لتأكله معضوبة فشفيت، فقال كأنه لبركة الشيخ!!).

(المقبل، 1408هـ=1988م، 74/2).

لعل البحث الفقهي المعاصر في مدارج الحاجة الملحة للتأمل العميق في هذه الإشارات الذكية ليفيد منها، مهما خولفت في التفصيلات ما دامت رؤوسها مبادئ بينات تثبت تجدد الفقه ذاتياً وترشد لعل المحررات وإشكالات التحرير.

المبحث الثاني

نماذج التحديث في واجهة الموضوع

أزهر الدرس الفقهي فروعاً وافرة تعززت بتجارب اجتماعية أسهمت في تجلية المعاني المكنونة لأصول الاستدلال، واقتُرحت حلولاً عاقلة لمعضلات التفاعل بين المكلف ونواميس الحياة ليؤدي ما وجب عليه بعهد التكليف والاستخلاف.

وكأي ظاهرة معرفية انسحبت على الموضوعات الفقهية غيوم المشاكلة والنحل فأصبحت الفتوى تنسخ أحياناً من قرن لقرن بلا اختبار لمنايات الواقع زماناً ومكاناً ومكلفاً.

توازت تلك الظاهرة مع نشاط التحديث المصاحب لحركة التفكير الفقهي، ذلك النشاط الذي انداح على الموسوعة الفقهية تنقيحاً ونقداً.

في هذا المبحث إطلالة على نماذج إشارية للتحديث في مضامين التحرير الموضوعي، منسجمة مع رسالة هذه الورقات في المشاركة لترقية التوسع المعارفي لنظرية النقد والمراجعة في المدونة الفقهية. اختير لهذا المبحث نماذج موضوعية مكملّة للواجهة الشكلية المنمّذج لها في المبحث الأول، ومن منتخبات هذا المبحث: قاعدة النسبية في الاجتهاد، والموضوعية في الكتابة، والتخليط في علاقة

المعيب في التأليف، ويذهب إلى أبعد من هذا فيرى أن الصيغ المتداولة ينبغي قصرها على ما تظهر فائدته مع عدم وجود ما يدل عليه أما ما يفهم بالحال أو لوازم المقال فلا داعي لتظهيره.

في تعريف البيع رأى أن التعبير بالإيجاب والقبول لإنشاء عملية البيع إطالة لا فائدة منها؛ لأن (العبرة بالرضا بالمبادلة والدلالة عليه بالأخذ والإعطاء أو أي قرينة، والألفاظ التي شرطوها إحدى القرائن فقط، ولم يجيء بما قالوا كتاب ولا سنة). (المقبل، 1408هـ=1988م، 5/2، 6).

يضاف إلى ذلك نقل المتأخر كلام المتقدم بنصه كما ورد، وفي هذا تخسير للكواغد وضياح للأوقات، والنسخ المجرد ترف مجرد، ومنه ما يكون في تفصيلات لا يقف عليها اهتمام القارئ، ومنه ما يكون مهماً في إيراد لو كان مستقلاً أو منسوباً لقائله الأول.

نسخ الاختيار بغير اختبار

التعليقات ووجوه الترجيح منها مالا بد من نقله لصحته ووجاهته، لكن المقبل يرى أن البعض يتناقل وجوه ترجيح بغير نظر في مدى ملائمتها للصحة.

من أمثلة ذلك مسألة ما ينظر الخاطب من المرأة المخطوبة، جرى القول بأن النظر إلى الكفين للاستدلال على خصوبة البدن، والوجه لتقدير جمال المرأة، قال المقبل: (وهذا اعتبار مخترع، لا توجيه لواقع في الرواية، ولا يلزم ولا يغلب من جمال الوجه مساواة سائر البدن له، وهو يقصد من المرأة في الغالب الوجه بما حوى والشعر والأطراف والروادف والخصر والثدي واللون؛ فاللون بعضه يدل على ما عداه من سائر البدن والشعر يكفي بعضه، والأطراف يحتاج إلى النظر إليها والأوساط من فوق الثياب). (المقبل، 1408هـ=1988م، 460/1).

في سياق آخر رد المقبل التفسير الشائع للآية ج ه ه ب ه ج النساء: ٤٣

بأن المراد.. لا تقربوا موضع الصلاة، وعده من قبيل المتابعة والنقل عن المتقدمين بغير دليل، قال: (ليس لهم دليل في ذلك إلا بعض كلمات من السلف، ولا يعدل بالقرآن قول أحد؛ فإن قوله تعالى: ج ه ه ج الأنعام: ١٥١، ج أ ب ب ب

يكن لهذا أثر على النتيجة ما دامت خطوات التحرير موافقة لقانون المنهج.

غير أن ضعف المدرك أو نقص كفاءة الناظر قد تقضي إلى أغلاط ربما دخلت في متن أو شرح ونسبت إلى الفقه، وهنا يأتي دور الناقد ليضع الفواصل بين ما ثبت بالنظر الموافق خدمة للموضوع وما كان من أثر الواقعي أو الشخصي.

المقبلي الناقد يرى أن تغليب عوارض العادة والزمان والمكان على الموضوع ضرب من فتنة القلوب ويصرح بأنه : (إذا فتنت القلوب نزعت إلى الإلف (المألف). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 1/166).

الفصل بين المؤلف وحقائق المعرفة

لتقرير هذا الفصل أنكر المقبلي تعصب بعض الفقهاء لما قالت به مذاهبهم تبعاً لعادة ألفوها، قال في سياق حديثه عن مسألة عدد تكبيرات صلاة الجنازة: (أعلم أن الناس غلب عليهم في زمننا _ بل من أزمان قبلنا _ حمية التفرق والتحزب في هذه المسألة كنظائرها، وهذه العصبية هنا تختص الفقهاء). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 1/272).

يشير إلى أن من قال بعدد معين وجزم به وأنكر من خالفه ليس في رتبة التجرد للموضوع؛ لما ثبت بدليله من ورود التكبير في صلاة الجنازة أربعاً وخمساً وستاً، وإنما دفعه التعصب للتمسك بقول إمامه.

ويتجه المقبلي للتأكيد على أن الآراء تتحول إلى مذاهب ثم تُقلد ثم تحاط بالتعصب وتعيش به إلفاً مألوفاً، هذا إذا غاب النقد وعز التحصيل.

ويروي من مشاهداته الاحتفال بالمولد النبوي فيقول: (..فما زال الناس يهوون قوله حتى صار أهل المدينة نصفين، ثم غلب جعله عيداً، ثم عم الأقطار، وصار ديناً لا ينكره فقيه، وهذا أوضح دليل على أن الهوى قد يعم هذا العموم الواضح فإياك أن تعرف الحق بالرجال). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 1/367).

وفي مسألة بيع البهيمة واستثناء تمكين مولودها من الرضاع ثلاثاً، علل المصنف ذلك بكون حياة الحمل بعد الولادة موقوفة على اللباء وعليه يجب تمكينه من ذلك ثلاثة أيام، وقبل ثلاث رضعات، وفي هذه رأى المقبلي أن إطلاق القول بهذا التحديد مبني على معرفة موروثه تناقلوها والواقع يبطلها... (وما أدري

المألف بالتفقه، ونبذة عن مؤثرات الواقع . لم تكن مراجعات المقبلي محصورة في هذه النماذج ولا مقصورة على نمط من المسائل والمهمات، فطبيعة مكتوباته في المنار موجهة بأنفاس التصحيح الشامل من وجهة نظره.

وهو تصحيح لا يكاد يستثني شكلاً ولا موضوعاً، ولا يخلو منه باب ولا ما درج تحته من تفاريع، وإنما وقع القول لاختيار باجتهاد، وكل هذه الإيرادات المزبورة في السطور الآتية شذرة من فكرة تقول في المهم شيئاً، وإن حصرت بحسب المتاح لها عن التفصيل في كل شيء.

المطلب الأول

نسبية الاجتهاد والموضوعية في التحرير

الاجتهاد في الفروع عمل بشري تقرر في الفقه أن نتائجه نسبية (مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب). (ينظر: ابن نجيم، 1419هـ=1999م، ص: 330).

هذا المقرر لا يمكن لفقيه أن يقول بخلافه، غير أن الإشكال يظهر في مدى الالتزام بهذا المبدأ في تصدير الأفكار بصيغ مرنة لا تتمظهر بالقطع.

ينتقد المقبلي الجزم بالنتائج في الاجتهاد، ويحمد الاعتراف بمقاربة الصواب وترك الباب مفتوحاً لمن قدر على النظر، وإن كان يبدو مخالفاً لهذا المسلك في بعض ترجيحاته غير أنه يقرر مبدأ من أهم مبادئ التفقه يسمح بنقد مخالفته.

قال في سياق تحقيق قدر الدينار والدرهم: (وقد أيسر من التحقيق، وإن كان الفقهاء كلهم يدعونه، وكيف الدعوى مع الاختلاف الذي ذكرنا). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 1/293).

وهذه المسألة نموذج لمسائل تقدمها المتون بما يشبه الجزم، ثم يأتي المتأخر على أقوال فينقل ترجيح أحدها بغير مناقشة المخالف، فيشتهر قول وتغمر أقوال، يشبه هذا الوضع مسائل حكي فيها الإجماع وهي من المختلف فيه.

الموضوعية في التحرير

التمرس بأدوات النظر القويم ينتج عنه اجتهاد صحيح، فإذا أدرك المجتهد أن مؤدى الاجتهاد لا يوافق رغبة المكلف أو لا يناسب عادة أو عرفاً لم

منهم إلا وله نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 174/1).

ويرى أن من أدواء الناس مراقبة الناس (إنما أخطب بكلامي هذا كله رجلاً متديناً شهماً ناقداً وسهماً نافذاً قد أفرد نفسه لله واستحققت همته مراعاة المخلوقين). (المقبلي، 1985، 263).

وعن قول صاحب البحر: (والفرجان من أعضاء الوضوء) قال: (هذه من غرائب أكابر العلماء التي ينبغي أن يعتبر بها العاقل، ولا يغتر برفعة قائلها). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 44/1).

وبالجملة فالاشتغال بمواقف الأشخاص عن حقائق أفكارهم من التعصب؛ لذلك أنكر الطعن في جرير بن عبد الله (توفي: 54 هـ) لموقفه من الفتنة بين علي ومعاوية، حيث اجتهد فترجح عنده اعتزال الفريقين، قال رحمه الله: (ومن أقبح ما ذكر الفدح في جرير الذي قال فيه رحين وفد عليه أول إسلامه: « يدخل عليكم رجل من خير ذي يمن » ثم فرش له رداءه الشريف). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 63/1).

وفي سياق آخر يذكر بمقام النووي وينقد مقاله يقول: (والنووي من أهل المعرفة في الحديث، ومن المتدينة المتورعة بحسيما عنده، لكنه من أسراء التقليد في العقائد، فلا يقبل قوله في دعوى الاتفاق). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 171/1).

وفي تعليقه على مسألة القنوت في الوتر والفجر قال منكراً: (..فإن الناس صاروا ينظرون إلى من قال لا إلى ما قال، ولا يعرفون الرجال بالحق، إنما يعرفون الحق بالرجال). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 191/1).

وقال (ومن ادعى شيئاً فليأتنا ببرهانه، لا بألفاظ سلفه التي هي أشباح بلا أرواح)، وهذه عبارة لو قصرت على ما شذ من أقوال السلف أو اختل وجه النظر إليه لكانت موفقة، وكذلك لو أراد بها ما خالف الدليل بالتأويل المرجوح، غير أنها مع إطلاقها بغير قيد تشكل شيئاً؟ (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 389/1).

كيف أصل هذه الدعوى ثم توارثوها بعد، وليس التوارث غريباً لكثرته بدون نظر إلى وجه ما قال الأول). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 23/2).

يضح من ذلك أن من الظواهر المؤثرة في المعارف عموماً إدخال الشخصي على الموضوعي بمعنى التأثير بالأعلام تأثراً يسوق إلى تقليدهم بلا دليل فتطغى أقوالهم على مهارة الترجيح.

المقبلي بدوره ناقداً يقول إنه لا يعظم في نفسه إلا حقائق العلم بأدلتها، ويعلن موقفه من الأشخاص، يقول عن فقهاء المذاهب (من كان قدوة فيه عرفت له حقه، وشكرت له صنعه، غير غال فيه ولا مقصر). (المقبلي، 1985م، ص:8).

ومع اقتراب طريقته من منهج المحدثين وإجلاله لمسارهم إلا أنه ينكر اشتغالهم بعلم الكلام ويقول إن بعضهم (..يزعمون الثبوت على السنة وينهون عن الكلام قد سرت فيهم المفسدة أكثر منها في غيرهم؛ لأنهم قاعدون في طريق الشريعة، والمفسدة والحرب والفتك والحيات والعقارب والسموم، والسباع في الجادة أعظم ضرراً منها في ثنيات الطريق، مع أن داءهم جاء من الخوض في الكلام، وصاروا أشد عصبية من المتكلمين). (المقبلي، 1985م، 244).

حتى أنه احتج على البخاري (توفي سنة 256هـ) لتأليفه في أفعال العباد قال: (صنف البخاري كتاباً في خلق الأفعال وذكر في الصحيح شيئاً من ذلك، وليته صان تلك المكرمة التي فاز بها في الحديث، ولكنه أتى بما لا يزيد العاقل عند سماعه على التسبيح). (المقبلي، 1985م، 177).

تراث المحدثين يقول إن أهل الحديث لم يتزحزحوا بالجملة عن السنة شيئاً مذكوراً، ومن خاض في علم الكلام منهم خرج في الأغلب مظفراً بالدليل والحكمة، وكان عملهم ذلك من ثغور الكفاح التي سهرروا عليها، والمقبلي قريب من مقام المثقف الموسوعي المستقبل لكل خطب ومقالات المفكرين وغريب أن ينعكس موقفه من دراسة المحدثين لعلم الكلام لينقلب مثلبة تؤخذ عليهم!!

في مضمون متصل يذكر المقبلي ببشرية الأئمة تخفيفاً لغلواء الأتباع، وإلا فمن المثقف عليه أنهم غير معصومين، يقول: (..مالك والشافعي وغيرهم ما أحد

الحديث؛ فإن صح لزمن تصديقه). (المقبلي، 1985م، ص: 41)

ولم يخالف فيما سبق أحد وإنما خالف المقبلي بعض سابقه وكثير من معاصريه في جزئية تقليد المذاهب فهو يرى أن الفقه بحاجة إلى ترك المذاهب والاحتكام للأدلة، ويذهب إلى أن (.. من مفسد الخلاف سد باب التفقه في الدين ومعرفة الكتاب والسنة؛ حتى صار المتشوف لذلك متفقاً على جنونه وخذلانه). (المقبلي، 1985، ص: 276).

لو كان الإذعان للدليل عند الترجيح لمن بلغ درجة الاجتهاد فهذا مقبول موافق يصدق عليه قوله: (لا أحسن من الوقوف اعتقاداً عند مقتضى الأدلة) (المقبلي، 1408هـ=1988م، 12/1).

أما ضرورة الاجتهاد لكل أحد والنظر في الأدلة بمعزل عن دراسات الأولين فهذا يناقض حاجات المعرفة التي يبني فيها الآخر على ما قدم الأول، ويتنافى مع حقيقة التمهيد الذي لا يعدو أن يكون آلة لنظم المعرفة وترتيبها وتنوع تطبيقها في الواقع تنوعاً إيجابياً لا صلة له بالأعراض المرضية التي رافقت مسار الفقه كالتعصب الذي ينبغي أن يعالج كمرض لا علاقة له بالمذهبية.

ويمكن متابعة المقبلي بلا حرج في تعقب المجتهد لتجاوز الدليل إلى التقليد، فمثلاً في تطهير جلد الميتة بالدبغ قال صاحب البحر: (ولا يطهر جلد الميتة بالدبغ) أعمل المقبلي آلة الإذعان لسلطة النص فرد ذلك معللاً بوضوح النصوص التي تبين طهارة جلد الميتة المذكاة بالدبغ. (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 19/1).

ويقرر المقبلي أن النص لا يعارض بأقوال البشر مهما بلغوا من العلم، يقول: (..وأما معارضة القرآن بقول علي وفعله فقد أذكرني ذلك قول نشوان:

إذا ما جئته بكلام ربي.....أجاب مجادلاً بكلام يحي). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 92/1؛ المقبلي، 1985م، ص: 73).

ومن تعقباته للبحر قوله (وأما امتداد العشاء إلى الفجر _ وإن أطبق عليه الأكثر _ فلا دليل عليه). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 136/1).

المعلوم أن الرواسخ النظرية لفقه السلف كليات وقواعد ومنارات لا غنى بباحث عنها، وليست أشباحاً.

في الحالة الهادوية يقول: (وترى المتفقهة في عصرنا وبلدنا يقولون: رواه أهل البيت، ويجعلون ذلك دليلاً قاطعاً لا ينزع فيه عندهم إلا بغيض بزعمهم... ثم كون رجل من أهل البيت ذكر ذلك الحديث في كتابه لا يلزم منه كون رواه جميعاً من أهل البيت ولم يثبت ذلك، ولو ثبت فليس بنافع؛ إذ الجرح والتعديل يتطرق إليهم، ولم يقل بعصمة أفرادهم ولا بعدالة كل فرد منهم أحد من الأمة). (المقبلي، 1985م، ص: 72).

والمنقول عن المقبلي في هذا الباب يدل على توافق ذلك التنظير مع التنفيذ؛ فمراجعاته قوية وصادمة أحياناً يصيب ويخطئ لكنه يضع بصمة واضحة في مراقبي النقد والتخيل وتجويد النص الفقهي.

الحاصل إذاً أن حاكمية المنهج ضامن بحزم انتظام الاجتهاد والرقابة على مخرجاته وتجديد النص الفقهي وفق قوانينه، هذا ما أكدته المقبلي بقوله: (.. من قال قولاً لا مستند له نزل عند المستدلين إلى الحضيض، وإن كثر خيره وإصابته). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 90/1).

المطلب الثاني

سلطان الدليل ومؤثرات الواقع

حاكمية الدليل

الدليل حاكم.. هكذا قرر قانون الفقه، وليس بوسع فقيه في أية درجة من درجات العلم أن يخالف هذا القانون، والدليل على درجتين:

الأولى: النص من الكتاب أو السنة.

الثاني: أدلة الاجتهاد، ولهاتين المرتبتين تفصيلات فارعة في القطعية والظنية ومجالات التفسير والتأويل في المرتبة الأولى، ومحطات الاتفاق والاختلاف لعمل هذه الأدلة في المرتبة الثانية، يضاف إلى ذلك التثبت من صحة الحديث وهذا من المتفق عليه، يقول المقبلي: (..وإنما يُنظر في صحة

لازم، والفائدة يعلمها الحكيم سبحانه وتعالى).
(المقبلي، 1408هـ=1988م، 572/1).

الترجيح بمؤثرات الواقع

للواقع دور لا ينكر في تقدير العلل والأسباب والمصالح والمآلات والمفاسد والمناطات، والتحقق بمؤثرات الواقع من أدق مسالك الفقه، ولولا قوانين النظر في الأحكام لأصبح الواقع مطية التبديل وهذا حاصل في مشاغل الفكر الوافد في عصرنا ولا يخفى.

المقبلي ناقد يضع الفواصل بين ما قرره السابقون بتأثير الواقع وما قرروه باعتبار الدليل، قال في ترجيح القول بسنة القنوت لا على صفة الاستمرار (فإن قلت: الروايات متضاربة في قنوت الخلفاء؟ قلت إنما ذلك في النوازل كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم وما زالت الأجناد في الثغور مع قوة أجناد فارس والروم) (المقبلي، 1408هـ=1988م، 190/1).

وفي باب الصلاة أيضاً رأى أن اعتبار الطول والقصر في الصلاة نسبي يختلف من زمن إلى زمن ومن شخص لآخر، وعليه لا يستقيم الاستدلال بأحاديث التخفيف بإطلاق مع اختلاف المصلين زمناً وحالاً مما يفهم منه البعض صحة الصلاة المستعجلة على صفة قد يحكم عليها بالبطلان، ذلك أن تخفيف الصلاة الذي أرشد إليه النبي ﷺ معاذاً أمر ينظر إليه بالقياس إلى صلاتهم ومقدار طولها فربما كان الطول في زمن المتأخر تخفيفاً بالقياس إلى صلاة المتقدم.

(التطويل ومقابله أمر نسبي، وقد اشرأب المقصرون عن المحافظة على السنة إلى حديث معاذ وسائر أحاديث التخفيف من دون أن ينسبوا ذلك وينظروا من الوقائع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم).
(المقبلي، 1408هـ=1988م، 182/1).

ومن مدخل آخر يشير إلى أن على الفقيه أن يفرز النتائج التي يعرضها غيره ليفصل ما كان من لوازم النظر الفقهي عن تصورات التجربة الخاصة.

من هذا المدخل رد استدلال المصنف بظاهر خبر الراحلة التي دعموا لها لضعفها على جواز ركوب الضعيفة، قال: (والجمل إذا حمل صعب عليه القيام،

وتأسيساً على ذلك فالدليل حاكم في الأصول والفروع، في الواجب والمندوب، في المقدمات والمضامين والمكملات والتوابع.

قال في مسألة المسح على العمامة: (الحق في هذه المسألة جواز التكميل بالمسح على العمامة، وقد سمعت كلام ابن القيم وهو الحق مع العذر، وأما مع عدم العذر فالأصل منعه بناءً على لزوم التعميم، فلا بد من إقامة دليل، وأما الشافعي فبمسح شيء من الرأس يحصل الواجب عنده؛ فالتكميل للفضيلة، لكن الدليل مطلوب في الفضيلة كما في الفريضة). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 58/1).

وعلق على قول صاحب البحر بوجوب الأذان قائلاً: (وأما الوجوب فنقف على دليل محقق وبرهان منير غير ملفق كسائر الواجبات، ولا دليل على المانع فلا وجه للتكلف). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 142/1).

وعلق على قول صاحب البحر (وآخر صف على الجنازة أفضل) بقوله: (ليس فيما ذكر علة تعقل، ولا حديث يتبع). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 217/1). وقال في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة الجمعة: (وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتححتاج إلى نقل، ولا نعلمه، وكذلك التزام الدعاء، بل أكثريته لم ينقل، والعجب ممن يوجب ما لم يصح نقله أو يقع، ولا يقول بوجوب الوعظ المعلوم استمراره المقصود من الخطبة). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 235/1).

ويرى أن الاستطراد في استحداث الأوصاف والشروط يجب أن يكون مستنداً إلى الأدلة، وإلا كان بلا فائدة، لذلك علق على وصف الاقتنيات فيما تخرج منه زكاة الفطر بقوله: (وصف الأكل ملغي غير منظور؛ لأنه دعوى مجردة، ولا يعطى الناس بدعاويهم، وكما لها من نظير في كلماتهم كما لا يخفى على المتيقظ). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 334/1).

ودستوره في كشف علل النصوص وحكمها مبلغ العقل من الفهم بلا تكلف يحمل العقل ما لا يطبق فعل النصوص وفوائدها بحسب قوله أمر.. (غير

كثف الاجتزاء الخاطف من بعض متون الفقه في عصور الملمات مجسمات مموهة اتخذها فريق من الناس مزارات ومعالم يشار إليها في كل مناسبة يذكر فيها التشريع والحكم ليغمر بالتقليد.

لا ريب أن الفقه الإسلامي كغيره من فروع المعرفة يتأثر بسمو الازدهار وانكساراته، ويتيح المؤشر البياني للحضارة الإسلامية الإمام بترددات السطوع والأفول للعلوم تبعاً لأحداث التحول التي رافقت مسارات التاريخ الإسلامي.

ومن معطيات ذلك المؤشر أن القرن الثاني عشر الهجري كان في غالب حاله حاضنة التردّي والنكوص، وهذا يعني أن المنجزات التي أبدعها العقل الفقهي في هذا التوقيت كانت استثنائية وعنيدة ومناهضة، وهي بهذا جديرة بالدرس والرواية والاستلهام.

هذا أقل الإيمان بالمقاومة المعرفية، وهو ما يصل إليه من يقرأ كتاب المنار للفقيه المفكر صالح بن مهدي المقبلي، كتاب ينظر إليه كحاشية تقليدية، وليس كذلك؛ فهو سفر مليء بمقومات النقد والتفكير والمطارحة والجدل المانع، كأنما كُتب في عصر غير عصره، وفي بيئة غير بيئته، عالج كاتبه لفيماً من مشكلات البحث الفقهي في الوجهين الشكلي والموضوعي.

صورت هذه الأوراق نماذج مختارة من تصحيح الكتابة في واجهة العرض، وهو فن من فنون التحرير إن سلم من العثرات أشار بثقة إلى المضمون وإن تناقست جودته أعفى الناظر من الدخول إلى مواد فصوله.

وفي واجهة المحتوى كذلك بإشارات موجزة لكنها تقول ما يستميل البحتة إلى ظواهره وإيماءاته المترفة.

كان من مختارات العرض لمحات عن اللغة الفقهية وتقانة المصطلح الفقهي وآلة التوثيق والاقتباس.

أما المحتوى فسعة الحديث فيه تفرض الاختصار على ما يغلب في الظن مناسبتة لمخرج الكتابة الفقهية المعاصرة؛ لذلك نُمدج له بمختارات في:

نسبية الاجتهاد.

نفوذ الموضوعية في التحرير.

والجمالون يدعمون لها كثيراً للضعف أو للظنة والرفق بها، والمصنف كان في حراز وغيره من جبال اليمن كأنه لم يتفق له معرفة حال سير الجمال (المقبلي، 1408هـ=1988م، 376/1).

وفي تفسير الحديث (لا ربا إلا في النسبة) رأى أن النص لا يقصد حصر الربا في النسبة بل جاء باعتبار الأكثر في واقع المعاملات (لأنه الذي تدعوا إليه الضرورة في الأغلب). (ينظر: المقبلي، 1408هـ=1988م، 30/2).

وفي حكم المزارعة والمساقاة رد على من قال بالنسخ بشهادة الواقع، بقوله: (فأما دعوى النسخ مع استمرار الصحابة على المزارعة إلى آخر مدة معاوية فبعيدة). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 109/2).

وفي باب الوقف لم يوافق على أن غير معين المصرف يكون للفقراء استناداً إلى ما وصفوه بالعرف المطلق؛ لأن العرف يتحول وهو ما قصده بقوله: (.. كأنه كان عرف جهته وعرفنا اليوم المصالح، وأيضاً لفظ الوقف كالمرادف للصدقة المستمرة، ولقولنا لله، وما جعل لله فهو ظاهر في عموم وجوه القرب). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 149/2).

وفي قول المصنف عن تأجير الوقف: (ويصح تأجيرها إجماعاً .. (المذهب) دون ثلاث سنين فقط كمدة التحجر، ويصح إلى خمسين سنة، وتكره الزيادة التي يلتبس لأجلها بالأملك، قال وكذا مدة رهنه).

في هذا التقرير يحيل المقبلي إلى الواقع بقوله: (ليس لهذا التوقيت وجه، قالوا لنلا يلتبس بالملك، وليست هذه علة مستقرة، فقد قال بذلك الحنفية، ثم رأيناهم يعقدون إلى ثلاثة وثلاثين عقداً، لتكون الإجارة مائة سنة، ما أدري كيف منعت هذه العقود تلك العلة، وأكثر بيوت مكة أوقاف مؤجرة). (المقبلي، 1408هـ=1988م، 152/1).

كانت تلك إشارات لدراسة المسائل بإنعام النظر في الواقع، وهو باب من أبواب الفقه دقيق، له شروط ابتدائية ويعمل بأدوات نظرية محكمة، لا يحسنها إلا مجتهد وافر المعرفة، وبها الختم وعلى الله التكلان.

الخاتمة

سلطان الدليل.

مؤثرات الواقع.

أسهم المنار في الكشف عن القوة الكامنة في علم الفقه وهي بعض ثورة مستمدة من استمرار نصوص الوحي في العطاء وتحصنها بالحفظ المقطوع ببقائه المشهود بدلائله، كما أفصح عن ديمومة التجديد الذي يقوم به العدول في كل جيل.

وختماً فالمنار ترجمة محكمة لنظرية النقد الفقهي بمصطلحاته وطرقه ووسائله وأدبياته، ومثل هذا السفر لا يصح أن تجرى له أعمال بحثية في ظواهر الفروع بمنأى عن نفائس جواهره.

فهرس المراجع

ابن نجيم، زين الدين، (1419 هـ = 1999 م) الأُسْبَاهُ وَالنُّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، ط/ الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

الزركلي، خير الدين، (2002 م) الأعلام، ط/ الخامسة عشرة، دار العلم للملايين.

الزركشي، بدر الدين، (1414 هـ = 1994 م) البحر المحيط في أصول الفقه، ط/ الأولى، دار الكتب .

الكاساني، علاء الدين، (ت.د) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، دار الكتاب العربي.

الشوكاني، محمد، (ت.د) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط.د، بيروت، دار المعرفة.

الزيلعي، فخر الدين، (1313هـ) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط/: الأولى، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية.

النووي، محيي الدين (ت.د) تهذيب الأسماء واللغات، ط.د، بيروت، دار الكتب العلمية.

قليوبي، أحمد، وعميرة، أحمد، (1415 هـ = 1995 م) حاشيتا قليوبي وعميرة، ط.د، بيروت، دار الفكر.

ابن خلدون، عبد الرحمن، (1408 هـ = 1988 م) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن

عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط/ الثانية، بيروت، دار الفكر.

ابن شاس، جلال الدين، (1423 هـ = 2003 م) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ط/ الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

المقبلي، صالح، (1985 م) العلم الشامخ في إثبات الحق على الأبناء والمشايخ، ط/ الثانية، صنعاء.

البابرتي، محمد، (ت.د) العناية شرح الهداية، ط.د، بيروت، دار الفكر.

لجنة من علماء الهند، (1310 هـ) الفتاوى الهندية، ط/ الثانية، بيروت، دار الفكر.

بوعجيلة، ناجية، (ت/ 2004 م.) في الائتلاف والاختلاف ثنائية السائد والمهمش في الفكر الإسلامي القديم، ط/ الأولى، دمشق، بيروت، بغداد، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، ودار المدى للثقافة والنشر.

ابن مفلح، برهان الدين، (ت/ 1418 هـ = 1997 م) المبدع في شرح المقنع، ط/ الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

النووي، محي الدين، (ت.د) المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، دار الفكر.

الحموي، ياقوت، (1414 هـ = 1993 م) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ط: الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

المقبلي، صالح، (1408 هـ = 1988 م) المنار في المختار من جواهر البحر الزخار، ط/ الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الشيرازي، أبو إسحاق، (ت.د) المذهب في فقه الإمام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية.

Update of the Fiqh Text: Selections from the Book of Al-Manar by Al-Alamah

Al-Muqbili (1108 AH)

Abdulwali Abdulwahid Lutf
Associated Professor- Islamic Jurisprudence.
Taiz University- Islamic Shari'ah.
College of rights

Abstract. the title of this research is updating the Islamic jurisprudential text (Selections from Al-Manar Book by Scholar Al-Muqbili). It is a lesson in theory and history about the state of criticism in the Islamic jurisprudential code.

It is divided into a preliminary chapter, two main chapters and conclusion. The preliminary chapter gives brief information about Al-Muqbili and his book. The first chapter discusses the formal criticism which was modeled by revisions produced by Al-Muqbili. The second chapter discusses models about objective criticism. The conclusion draws the whole picture of the lesson.

The criticism of the jurisprudential code is one of the recent issues with profound impacts, in which some researchers discussed it with a directed vision does not belong to objectivity and truth. Consequently, it caused confusion in academic centers, and put Islamic jurisprudence in charging platform.

This research states that dividing the suspicions and replying to them is not sufficient work. It considers that protecting the Islamic jurisprudence starts from revolving the Islamic jurisprudential research *within the frameworks of jurisprudence itself*, recalling its bright history, and refuting the suspicions by intelligent presentation, to prove that criticism has accompanied the Islamic jurisprudential writing and was not separated from it.